النخب السياسية ودورها في الإصلاح السياسي في الوطن العربي
" تونس نموذجا 2010 – 2014 "

طالب دكتوراه /عباسي عبد القادر، جامعة محمد بن أحمد، وهران02
تحت إشراف د/ مرضي مصطفى جامعة محمد بن أحمد، وهران02

الملخـــــص:

تساهم دراسة النخبة في فهم السلطة السياسية داخل الدولة، وهذا باعتبارها فئة محتكرة لأهم المراكز السياسية والاقتصادية و حتى الاجتماعية، وتمثل الإصلاحات السياسية جوهر العملية السياسية في نظام الحكم الديمقراطي، التي تسعى لإزالة الفساد عن طريق خطوات مباشرة أو غير مباشرة، كما يعد الإصلاح السياسي ركنا أساسيا للحكم الصالح ومظاهره هي سيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وهذا الأخير شهد صعوبة من حيث التحقيق في الفترات الماضية في الوطن العربي، كما كان للثورة التونسية دور أساسي في ظهور نخب سياسية متعددة لعبت أهمية بالغة في إحداث إصلاح سياسي شامل بعد هذه الثورة كرس للمواطن التونسي التمتع بحقوق لم تكن مألوفة في النظام السابق.

الكلمات المفتاحية :

الإصلاح السياسي، النخب السياسية، الثورة، المشاركة السياسية، الديمقراطية، التحول الديمقراطي.

Résumé

L'étude de l'élite contribuent à la compréhension du pouvoir politique au sein de l'État, et cela comme un monopole de classe des plus importants centres politiques, économiques et même sociaux, et représente les réformes

politiques l'essence du processus politique dans le système de gouvernance démocratique, qui vise à éliminer la corruption à travers les étapes directement ou indirectement, tout comme le pilier de la réforme politique essentiel pour la bonne gouvernance et manifestations est l'état de droit et la participation populaire à la prise de décision, et celle-ci a vu la difficulté en termes de l'enquête des périodes passées dans le monde arabe, comme ce fut la révolution tunisienne, un rôle fondamental dans l'émergence de plusieurs élites politiques ont joué une grande importance dans la réalisation de la politique de réforme Après cette révolution, le citoyen tunisien s'est vu accorder des droits qui n'étaient pas communs dans l'ancien régime.

مقدمة:

تعتبر النخب السياسية ظاهرة سياسية اجتماعية هامة في التاريخ، حيث لفتت انتباه العديد من الباحثين و الدارسين من مختلف الاختصاصات، وتحولت الى الأداة تحليل و موضوع دراسة وظهرت أجيال من الباحثين في دراسة هذه ظاهرة في مجال علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي، اعتمدوا على دراسة التفاعل الاجتماعي و تحديد الديناميكيات الأساسية الفاعلة في المجتمع الإنساني السياسي .

تعد النخب السياسية منهج تاريخي لحركة الإنسانية السياسية والاجتماعية في مجال الإصلاح السياسي، ومفهوم النخبة يرصد ويحلل دور النخب السياسية في ذلك، أيضا يحلل

النظريات السيسيولوجيا البنيوية وغيرها. ويمكن القول أن النخب السياسية، تعتبر حالة جوهرية اساسية راسخة في صلب تكوين القطري للمجتمعات الانسانية.

أخذ أيضا الإصلاح السياسي مساحة كبيرة في حيز السياسة والباحثين في سياسة، وهذا لاعتباره أيضا ظاهرة لها نظريات ومفكرين قاموا بتخصيص عدة دراسات فيها. والاصلاح السياسي يقتصر في العالم العربي على الإحاطة بنظام أو تغييره ،وذلك عبر وضع عملية بناءة ،من أجل إدارة المجتمع الإنساني السياسي في ضل التعايش السلمي بين الافراد المجتمع .

شهدت المنطقة العربية فى الآونة الأخيرة العديد من التحولات و الإصلاحات ما لم تشهده طيلة عقود طويلة والتي عرفت ب "الربيع العربي"، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن .

بدأت التغيرات بتونس ومصر خصوصا، فكلاهما يصارعان ويحاولان منذ فترة لتحقيق غايتهم في السيادة القانون، والعدل، وفعالية الانجاز.

من خلال ما سبق يمكننا طرح السؤال التالي: ما هو دور النخب في الإصلاحات السياسية في تونس خاصة بعد الثورة التونسية، وما هي أهم الانعكاسات المترتبة عن ذلك في جميع المجالات؟

المبحث الأول : مفهوم النخبة والإصلاح السياسي

المطلب الأول: مفهوم النخبة السياسية.

1 – مفهوم النخبة عند فلفريد وباريتو (1848–1923) .

لقد عرف باريتو النخبة بطريقتين مختلفتين، فهو يبدأ بتعريف عام إلى أبعد حد، قائلا: "دعنا نفترض أن كل فرد في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني، لديه دليل أو مؤشر

يضير إلى قدراته .[1] تعبيرا منه إلى الاختلاف، وتباين الاجتماعي، وحقيقة الاختلاف الناس، فيما يتعلق بخصائصهم الأخلاقية والفكرية وقد استخدم باريتو Pareto، مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء، والطبع ، والمهارة، والقدرة ....الخ، وعلى رغم من أنه قد اعترف بإمكانيات حصول بعض الأفراد على لقب "نخبة"، دون امتلاكهم الصفات التي تأهلهم لذلك، إلا أنه قد أكد في نفس الوقت إلى الرأي القائل، أن الذين يتميزون بخصائص النخبة سوف يشكلون بضرورة نخبة مقبلة ".[2]

ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفات : الصفوة الحاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر ،وصفوة غير حاكمة وهي تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في المجتمع، أما البقية أفراد فيشكلون في نظر باريتو اللاصفوة، وهم لا يمثلون وزنا سياسيا كبيرا .[3]

2- مفهوم النخبة :عند جاتانو موسكا (1858-1941) .

فسر عالم الاجتماع الإيطالي، مفهوم الصفوة من زاوية أخرى مختلفة، حيث أكد هذا في كتابه "الطبقة الحاكمة " يؤكد على ان كل المجتمعات الانسانية عبر تاريخها، قد انقسمت الى طبقات حاكمة قليلة العدد ، وتملكها لتقاليد السلطة بحكم قدرتها التنظيمية، أما طبقة المحكومة فهي كثيرة العدد، وأكد موسكا أن سان سيمون "saint simon" ،

---

[1] بوتمور،الصفوة والمجتمع ،دراسة في علم الاجتماع السياسي ،ترجمة محمد الجوهري وأخرون ،القاهرة دار المعارف ط2،1978

[2] عبد الله الزريبي ، النخب السياسية في الجزائر ،مذكرة لنيل ماجيستر ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر،2001،ص15

[3] هشام صاغور ،دور النخب السياسية في تغعيل مسار التكامل الغربي في ضل المعوقات الداخلية –الواقع والرهانات – 2014 ،ط1، ص16

قد بلورها وطورها، فعندما يحقق المجتمع قدرا من التطور على الطبقة الخاصة يتولى التوجه في مجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية . [1]

أشار كذلك موسكا في حديثه عن النخبة باعتبارها قلة من الأفراد يشكلون طبقة حاكمة لا تستمد مكانتها المميزة، أو وضعها المسطرة في المجتمع مما تتحلى به من خصائص نفسية أو سجايا فطرية جبلت عليها، بل من كونها قلة منظمة وتتميز عنها كذلك بمزايا وسمات مادية وفكرية وأخلاقية فارقة كالثروة أو المكلف برعاية الصالح العام،أو السيطرة على الجهاز الاداري أو الهيمنة على المؤسسة العسكرية، أو الارتباط بهيئات دينية .... وما الى ذلك من قدرات عالية القيمة في نظر معظم أفراد المجتمع من شأنها تعزيز امكانات تحكمها في مختلف القوى الاجتماعية 24. ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحاكم وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام، وقد يؤدي هذا الموقف إلى الاطاحة بالطبقة الحاكمة،وفي هذه الحالة تظهر إلى الوجود طبقة حاكمة جديدة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤما مع مصالح الشعب،ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تكمن في أنها تشكل أقلية منظمة في مواجهة أغلبية غير منظمة .[2]

3- مفهوم النخبة عند رايت ميلز : (1916-1962)

يعد رايت ميلز من اهم السيسيولوجيين الأمريكيين، وتطرق إلى موضوع النخبة السياسية في كتاباته مثل" نخبة السلطة " عام 1956، و" الطوق الابيض " عام 1951، حيث كانت دراساته هذه لا تختلف عن دراسات موسكا ،فقد انتهج رايت منهج موسكا لكن اختلف معه في بعض النقاط المهمة، فقد نظر إلى النخبة كحقيقة أكثر تعقيدا مما راها موسكا واعتبرها طبقتين من نخب، نخبة الطبقة العاملة ونخبة الطبقة الريفية. وربط مفهوم

[1] مرجع السابق ،ص21.

[2] عبد الله الزريبي، المرجع نفسه ،ص17.

النخبة بالقوة وحدد أفرادها على أنهم الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع وأيضا ربطها بعملية صنع القرار، كما أضاف في كتابه صفوة القوة دراسة أخرى تتمحور حول قوة النفوذ التي تأثر على صناع القرار، وتهدئة الجماهير وأضاف أن الفساد الذي يسود راجع سببه الى عجز الجماهير. [1]

عرف المفكر الأمريكي روبرت داهيل "Robert Alan Dahl" (1915-2014) النُّخبة "بأنها مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع" . وجاء في معجم علم الاجتماع بأن النخبة: " جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع حيث تشكل هذه الجماعة" أقلية حاكمة" يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقاً لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه.

وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته" وينظر معظم علماء الاجتماع السياسي إلى "النخبة " على أنها صفوة أو طليعة، تمتلك مؤهلات فكرية وادارية ومالية، وتهيمن على مصادر النفوذ والقوة والسلطة والثروة، مثل: الخبرة، والمهارة، والمعرفة، فضلاً عن المؤهلات التكنوقراطية والبيروقراطية التي تؤهلها لإدارة مفاصل معينة من الدول الحديثة".

المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وثورات أوربا الشرقية، في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية.

[1] المرجع السابق، ص 20

تعرف موسوعة السياسة الإصلاح(reform, réforme)بأنه" تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها. والإصلاح خلافا للثورة ،ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها. [1] بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال.

يعرف معجم "مصطلحات عصر العولمة" الإصلاح السياسي على أنه "مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح ،أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ، ومتى ، وكيف تفرض الاحترام و حدود هذا الاحترام. 22

فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم، وفق آلياته ودون المساس بأسسه، تفاديا لانفجار الوضع. فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم .

لكن بداية من تسعينيات القرن العشرين سنلحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث ذهبGerado L.Munck" " إلى أن الإصلاح "يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة، على جماعة بشرية" فالإصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعا جذريا،

[1] عبد الوهاب كيالي ،محرر رئيسي " ،(موسوعة السياسة"، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.)، ط 2 ،1985،ص102.

[2] إسماعيل عبد الفتاح ياغي ، معجم مصطلحات عصر العولمة _ مصطلحات سياسية و إقتصادية و نفسية و إعلامية ، دار الكتاب المصري ،القاهرة ، ص51 .

زيادة على أنه ليس مقصورا فقط على البنى والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات.[1]

أما بالنسبة لSamuel Huntington" "فالإصلاح يشير إلى تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء ،بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية.[2]

وبالعودة إلى الأدبيات التي اهتمت بالموضوع في المنطقة العربية، نجد أن تردد مفهوم الإصلاح بكثرة في الخطاب الرسمي خصوصا الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أعطى للموضوع أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي، مما عجل بمحاولة صياغة تعريف للمصطلح سواء بالاعتماد على المراجعات الغربية للموضوع أو استحضار الدلالات الفكرية للنصوص التراثية، أو البحث عن توليفة توفيقية تحافظ على المضامين الأساسية للنظرة الغربية وتعطي تصورا ذا خصوصية بالنسبة للمنطقة العربية.

يذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، ومن ثم يمكن وصف ما دعا إليه "خير الدين التونسي" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنه

[1] محمد تركي بن سلامة ،الاصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة متوفر في : http://www.dahsha.com/viewarticle.php ، تاريخ الإطلاع :05-01-2018.ص 227.

[2] محمد تركي بن سلامة، المرجع السابق ،ص227.

إصلاح سياسي19 .لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر، سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أسياسية تتمثل في: سيادة الدستور والقانون، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية والحرية السياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء.[1]

المبحث الثاني : الثورة التونسية

المطلب الأول: الثورة التونسية والإصلاحات السياسية .

ظهر اختلاف بين الدارسين و الباحثين حول تسمية الحراك السياسي التي تمر به المنطقة العربية ، فهناك من نعته بالربيع العربي و هناك من نعته بالربيع الديمقراطي ، لكن الشيء الذي لا يمكن الاختلاف حوله أو حتى المجادلة فيه كون المنطقة العربية تمر بمرحلة من التغيرات والإصلاحات السياسية ، والذي تمثلت في نجاح كل من الثورة الشبابية التونسية والمصرية والليبية و اليمنية.

و الملاحظ أن الظاهرة عرفت انتشارا بشكل سريع إلى درجة سماها البعض نظرية العدوى، فنجاح الشباب في تونس في ثورة الإصلاح و الديمقراطية ،حفز الشباب في بقية الدول العربية للتحرك وفق نفس الاتجاه في دولهم ،حيث أعطتهم الثقة في الذات بإمكانية قيادة الحراك .والحال أن أسباب انتشار الحراك يشهد تشابه في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مختلف البلدان العربية بما يوفر مناخاً ملائماً لانتشار ظاهرة الحراك الشبابي.

ولكن الدارسين في هذا المجال يرون أن الحراك السياسي و التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عامة و تونس خاصة ليس فقط فيما يعرف بالربيع العربي بل قبل ذلك و لهذا سنحاول في هذا المقام تسليط الضوء على أهم التحولات السياسية في تونس وصولا للربيع العربي.

[1] المرجع نفسه ،ص228.

1- طبيعة النظام السياسي التونسي قبل الثورة التونسية 2010.

بعد الاستقلال سنة 1956 وحتى2011 ، كان النظام في تونس ديكتاتوري وشهد رئيسيهما **الحبيب بورقيبة** لمدة 30 سنة ثم **زين العابدين بن علي** ل23 سنة. سيطر الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على الحكم بعد انتصاره على غريمه صالح بن يوسف وانتهج في عملية بناء الدولة التونسية الناشئة نظام أحادي يمثله الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي تحول من حزب سياسي ذي طابع نضالي جماهيري إلى حزب سياسي ذا طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة بالأساس، واستكمل **بورقيبة** هيمنته على السلطة بإقرار تعديل دستوري يمنحه الرئاسة مدى الحياة، و أصبح مشروع الدولة بأكملها مشروع **بورقيبة** .

إلا أن النظام بورقيبة استمر في استخدم أسلوب العنف و الاعتقال مما أدى إلى تردي الوضع أكثر في البلاد و اهتزاز شرعية النظام السياسي.في ظل تزايد حدة هذه الظروف عام 1987اختار رئيس الوزراء زين العابدين بن علي تطبيق المادة الدستورية 57 التي تنص على تولي رئيس الوزراء لمهام رئيس الجمهورية في حالة عجز الأخير عن ممارسة مهامه.

وهذا ما أكده التقرير الطبي لسبعة أطباء أكدوا فيه عدم قدرة بورقيبة على ممارسة الحكم ، هذا ما يوجب على رئيس الوزراء تولي ممارسة الحكم لتبدأ تونس مرحلة جديدة من الحكم السياسي.[1]

2- طبيعة النظام السياسي التونسي في عهد زين العابدين:

عين **زين العابدين بن علي** رئيسًا للوزراء في أكتوبر 1987 ثم تولى الرئاسة بعدها بشهر في نوفمبر 1987 في انقلاب غير دموي حيث أعلن أن الرئيس بورقيبة عاجز عن تولي

[1] أحمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2004،ص196.

الرئاسة. وقد أعيد انتخابه وبأغلبية ساحقة في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت، وآخرها كان في 25 أكتوبر 2009. [1]

استولى زين العابدين بن علي على سدة حكم تونس في السابع من تشرين الثاني نوفمبر 1987م، بعد إجراء عملية انقلاب أبيض قامها ضد الحبيب بورقيبة، ومنذ ذلك الوقت عرف برجل النظام القوي، وأطاح بأستاذه الحبيب بورقيبة، وتحدث عن وعود بالمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، ووعد بالعمل على ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في تونس، والسماح للمعارضة للتعبير عن نفسها من خلال الانتخابات البرلمانية، وقام بالإفراج عن الآلاف من المعتقلين من الحركات الوطنية والإسلامية، وأقر ميثاق1988و 1991م الذي ينص على إجراء التحول الديمقراطي في تونس، بدأت بوجه جديد وسلوك سياسي في تونس حيث أعلن الرئيس زين العابدين بن علي عن تعديلات دستورية تتضمن إلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة، أو انتقالها لخليفة، وتعهده بتدعيم تجربة تعدد الأحزاب التونسية .

وعد الرئيس زين العابدين بن علي في بيانه الرئاسي الأول بأن ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي، ووعد بوضع برنامج متماسك يسمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية تعددية، تكفل الحريات الأساسية والنقابية وحرية التعبير والرأي والصحافة.[2]

[1] حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 25.

[2] حسن كريم وآخرون،المرجع نفسه،ص2.

بن علي جعل تونس من أكثر البلدان العربية انفتاحا علي أوروبا وحافظ علي معدلات تنمية مستقرة في بلد محدود الموارد. وأصبحت تونس منذ 1995 أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط، يوقع اتفاق شراكة وتبادل تجاري حر مع الاتحاد الأوروبي.

وعوض أن يواكب بن علي مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بانفتاح ديمقراطي وإعلامي حقيقي ويفسح المجال للمنظمات غير الحكومية والصحافة الوطنية بممارسة نشاطاتها بكل حرية.

واصل فرض قبضته الحديدية على المجتمع التونسي ليصبح الرجل الآمر والناهي في جميع مجالات الحياة.[1]

الفرع الثاني : قيام الثورة التونسية وأسبابها .

1-قيام الثورة التونسية2011.

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م أي قبل 38 يوماً من اندلا ع ثورة الغضب المصرية احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في تونس، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية . في يوم الجمعة 10 صفر 1432 هـ الموافق 14 يناير 2011 أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضةٍ حديدية طيلة 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية، حيث وصلت طائرته إلى جدة بالسعودية.

[1] مقالة "زين العابدين بن علي... الرئيس الذي حكم تونس 23 عاما وأسقطه بائع خضار " نشرت في موقع France 24: 15/01/2011، متاحة في:-http://www.france24.com/ar/20110115-zine-elabidine-ben-ali-tunisia-president-popular-revolution، التصفح 11-04-2018.

وفي 26 يناير أصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية – الإنتربول بلاغًا لأعضائها لاعتقال الرئيس السابق زين العابدين بن علي وستة من أقربائه وذلك بناء على مذكرة اعتقال أصدرتها السلطات التونسية.[1]

المطلب الثاني: أسباب قيام الثورة التونسية

إن الشعب التونسي وجد نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه الأساسية، مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلازمهم الخوف على حريتهم وعلى حرمة أجسادهم وموارد رزقهم وخفايا حياتهم الخاصة فضلا على حرمة عائلاتهم ومصير بناتهم وأبنائهم. إن الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع تعسف وتسلط وغطرسة.

1– الأسباب السياسية :

أ– تدعيم الحكم الفردي:

لم يحقق بن علي لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه ألمخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم فقد عزّز بن علي الحكم الفردي المطلق، فجمّع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج على الصف.

[1] كمال بن يونس،"التهميش الشامل :عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166، تاريخ الإطلاع:2-02-2018.

ب- تفاقم القمع:

استغل نظام بن على الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية بعنوان "مكافحة الإرهاب" للغلوّ في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها "عملا إرهابيا"، كما أنه لم يتورع عن إصدار قانون باسم "حماية المعطيات الشخصية" يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ولكنه يجرّم كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع لـ"العائلة الحاكمة" والمقربين منها.

وقد تم احتكار وسائل الإعلام ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة إلى درجة أنه ما انفك منذ عام 1998 يُرَتّب الرئيس السابق بن على ضمن العشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة وتونس ضمن المجموعة الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد أُطردت جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" (1997).

وجُمّدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس 2004) لنفس السبب وهو الإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما.

إنتهاك السيادة الشعبية:

لقد استمر النظام التونسي السابق في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من الانتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقا ومن المؤسسات الناجمة عنها أدوات طيعة بيده تنفّذ أوامره، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائفا. وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها. ودجن الحركة النقابية وحول الاتحاد العام التونسي للشغل ومعظم

المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس التونسي السابق بن على وتنفذ سياسات نظامه.[1]

1-انتهاك حقوق الإنسان.

تتفق الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي، وان اختلفت من حيث الدرجة، بأنها لا تطيق المعارضة أيا كان نوعها، ولا التعبير السلمي عن الرأي مهما كان مهذبا.

ولا منظمات المجتمع المدني وتلجأ السلطات إلى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية،وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك. ويمتاز النظامان البائدان في تونس ومصر، والأول ربما بدرجة أكبر، بأنهما اتبعا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير.

لم يبد النظام التونسي السابق أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة، فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا.[2]

1-غياب المشاركة الفاعلة.

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم أشخاصا ومؤسسات.

---

[1] عاطف ياسين الشريف ،(رئيس البورصة سابقا)، خريف الربيع العربي السياسي والاقتصادي ،مطابع العاصمة، ص116.

[2] عاطف ياسين الشريف ، المرجع السابق ،ص116.

وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا، وتولي المواقع العامة، والتأثير في صنع السياسات العامة، ومساءلة الحكام.

إن ما يميز تونس من بين كل الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي إلى مجرد مسامير في عربة الحاكم الفرد.

3- إنتكاسة الإنفتاح الديمقراطي.

تمكن النظام من تحقيق فكرة الدولة البوليسية أي احتكار الدولة لمظاهر ومصادر القوة والسلطة في المجتمع، وقيام شرعية النظام على القهر والتعذيب والاعتقال أي التبعية للدولة وإقصاء دور المجتمع المدني .

كل هذا مثل انتكاسة للانفتاح الديمقراطي في تونس وبالتالي كانت سياسات تراكمت في نفوس الشعب التونسي وفي اللحظة الحاسمة خرج على كل هذه السياسات وعبر عن غضبه وسخط على النظام وسياساته.[1]

ب – الأسباب الاقتصادية والإجتماعية :

إن النتائج الاقتصادية لـ23 سنة من حكم بن علي لا تقل سوء عن النتائج السياسية رغم الدعاية المضلّلة التي قام بها النظام وبعض الأوساط السياسية والمالية الأجنبية المنتفعة من وجوده. فالمواطن التونسي يسمع باستمرار حديثا عن "المعجزة الاقتصادية التونسية" وعن نعت تونس بـ"القوة الاقتصادية الصاعدة" و بـ"نمر شمال إفريقيا".

[1] عاطف ياسين الشريف، المرجع نفسه ،ص116.

فالنتائج الاقتصادية الإيجابية، إن وُجدت حقا، هي لفائدة من؟ وعلى حساب من تحققت؟ هذا هو السؤال الهام. وقد عان الشعب التونسي من تلك السياسات طيلة حكم بن على وفى نفس الوقت انتظر اللحظة الحاسمة ليعبر فيها عن غضبه وسخطه عن تلك السياسات[1]

1-الخصخصة

لقد تم تبديد الممتلكات العمومية بعنوان "الخصخصة" التي شملت كافة القطاعات بما فيها الإستراتيجية كالإسمنت والكهرباء والغاز والاتصال والنقل. وقد استأثر الرأسمال الأجنبي إلى حد الآن بـ 75% من عائدات هذه الخصخصة وهي حصة قابلة للارتفاع مع خصخصة عدد جديد من المؤسسات وهو ما سيمكّن أصحاب الرأسمال الأجانب دولا وشركات وبنوكا من مزيد من السيطرة على مصائر البلاد وتجريد الشعب التونسي من كل إمكانية للتحكم في خيرات بلاده وثرواتها للنهوض بأوضاعه وضمان مستقبل أبنائه وبناته وهو الهدف الحقيقي من سياسة الخصخصة التي أملتها المؤسسات الدولية ويطبّقها صاغرا ذليلا نظام بن علي الذي خصته تلك المؤسسات بصفة "أنجب تلاميذها" في المنطقة.[2][1]

2-تفاقم البطالة والتهميش:

إن 23 سنة من حكم بن علي لم تزد ظاهرة البطالة والتهميش إلا حدة واتساعا. فالعمل ليس حقا أساسيا من حقوق المواطنة يضمنه المجتمع وبالتالي الدولة لمواطنيها

[1] ثورة تونس،''الأسباب والسياقات والتحديات''، متاح على:-http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb212180-185028&search=books تاريخ الإطلاع: 20-03-2018.

2

ومواطناتها لسد حاجاتهم وضمان كرامتهم بل هو "امتياز" كما جاء على لسان بن علي في مطلع التسعينات.

ومن هذا المنطلق أصبحت مسؤولية البحث عن العمل ملقاة على كاهل الفرد كما أصبح العاطل عن العمل

مسئولا على عطلاته وهي طريقة لتبرير تخلي الدولة عن واجباتها خصوصا أنها قلصت الاستثمارات والنفقات العمومية وإطلاق يد أصحاب رأس المال المحليين والأجانب لتكثيف استغلالهم لليد العاملة والتصرف فيها كما يشاءون بعنوان "مرونة التشغيل". وفي هذا السياق يسرت مراجعة قانون العمل الطرد الجماعي للأجراء.[1]

3- تدهور الخدمات الاجتماعية:

إن تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحدى النتائج الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية. فهو ما انفك، تطبيقا لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يقلص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن. إن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموالا "ضائعة" لأنها لا تذهب إلى جيوب أصحاب رأس المال.

وبعبارة أخرى فهذه الخدمات لا ينظر إليها كحق أساسي من واجب المجتمع وبالتالي على الدولة السهر على توفيرها لكل فرد تكريسا للمساواة وضمانا للمقومات الدنيا للعيش الكريم بل ينظر إليها كـ"عبء"

على الدولة أن تتخلص منه لتلقي به على كاهل الفرد ولتوفر الفرصة لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب كي يحوّلوا تلك الخدمات إلى مجال للاستثمار يعود عليهم بالربح الوفير.

[1] عاطف ياسين الشريف ،المرجع السابق، ص 117 .

وهو ما أدى إلى تفاقم شتى أشكال الحيف والتمييز علاوة على ما في الأمر من مخاطر على مستقبل المجتمع بأسره .

الظلم المتزايد والفقر: المنتشر في الكثير من المناطق فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه. كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد .

الانقسام الاجتماعي الحاد إلى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة وأغلبية فقيرة مستلبة الحقوق وتتعرض للقمع والاضطهاد من قبل الأقلية المسيطرة.

غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وأعباء الإصلاحات الاقتصادية.[1]

المبحث الثالث : دور النخب السياسية التونسية في الإصلاحات الثورية 2010-2014

المطلب الأول :مؤشرات الإصلاح السياسي بعد الثورة .

1-تعاقب الحكومات :"محمد الغنوشي و محمد فؤاد المبزع والباجي السبسي ".

بعد مغادرة بن علي إلى السعودية في 14 يناير 2011 أعلن الوزير الأول **محمد الغنوشي** عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه

[1] عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج"، متاح على:
http://www.elaph.com تاريخ الاطلاع:25-01-2018.

، وذلك استنادًا على الفصل 56 من **الدستور التونسي** والذي ينص على أن لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه، غير أن المجلس الدستوري أعلن إنه بعد الاطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول، وإن الرئيس لم يستقل، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزم مهامه ما يعني الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس.

وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب **محمد فؤاد المبزع** منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا حسب ما نص عليه الدستور. وقد تم في يوم 17 يناير تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول **محمد الغنوشي** شارك بها عدد من زعماء المعارضة، وأعلن الغنوشي إن الحكومة ستعمل بعيدًا عن الأحزاب السياسية، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة، كما أكد على التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم. و قد أطاح الشعب بهذه الحكومة وقد تم إعادة تشكيلها في 27 جانفي/يناير، وقد قدم الوزير الأول **محمد الغنوشي** يوم 27 فيفري/فبراير استقالته أمام القنوات التلفزيونية في نقل مباشر ،وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت **فؤاد المبزع** الوزير المتقاعد **الباجي قائد السبسي** في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة، وقد شكلها وترأسها في يوم 7

مارس 2011. وأصبح محمد المنصف المرزوقي رئيسا للبلاد بعد انتخابه من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي من 13 ديسمبر 2011 إلى 31 ديسمبر2013.[1]

ثانيا :الانتخابات.

هناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن هناك الإصلاحات سياسية منها الانتخابات، حيث تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة، حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية الذي يفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

أ- انتخابات المجلس التأسيسي 2011:

لقد ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في أكتوبر 2011 أن التونسيين اقبلوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع، وهو أمر صحيح ظاهريا خاصة إذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقا، فبعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثق من أن صوته لن يزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية.[2]

[1] الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية 2014, تاريخ النشر 2014, متاح على ,**www.ALManar.com** تاريخ الإطلاع 12-02-2018.

[2] عياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية-تونس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2014، ص1، متاح على ,**dspace-univ-biskra.dz** تاريخ الإطلاع18-3-2018.

لقد فاز في هذه الانتخابات حزب "حركة النهضة" الإسلامي بأغلبية كبيرة بحصوله على 89 مقعد، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعد، فيما حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعد.

ب – الانتخابات التشريعية 2014:

شهدت تونس إجراء أول انتخابات تشريعية تنافسية في 26 أكتوبر، وتعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي الذي بدأ عقب ثورة تونس في أكتوبر2010، والإطاحة بحكم زين العابدين بن على. وتعتبر هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها بعد إقرار دستور تونس من قبل المجلس الوطني التأسيسي، ورسخت الانتخابات التشريعية التونسية تجربة التعددية الحزبية، بعد تجربة امتدت لأكثر من نصف قرن مع حكم الحزب الواحد.

ومنذ عام 1956، تاريخ استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي، وحتى عام 2011 لم تعرف تونس سوى نظام حكم الحزب الواحد، حيث أن بورقيبة عزز من صلاحياته الواسعة كرئيس وزعيم للحزب الاشتراكي الدستوري وريث الحزب الدستوري الحر الذي قاد معركة التحرير ضد فرنسا.

بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب لعام 2014 نحو 6520 ألف مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناصف في القوائم بين النساء والرجال ويعكس هذا العدد الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الاستبداد وتوزعت القوائم المرشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.[1]

[1] الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية 2014، تاريخ النشر 2014، متاح على www.ALManar.com, تاريخ الإطلاع 12-02-2018.

ج – الانتخابات الرئاسية:

اعتبرت الانتخابات الرئاسية الخطوة الأخيرة في عملية انتقال تونس إلى الديمقراطية بعد ثورة عام 2011 التي أطاحت بنظام استبدادي قاده زين العابدين بن علي على مدى 23 عاما، وكانت الإطاحة لهذا النظام مصدر إلهام لانتفاضات "الربيع العربي".

تم فتح الباب للترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر 2014, قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة 27 مترشحا ورفضت 41 فيما انسحب اثنان.

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل **الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بن سلامة ونور الدين حشاد**، أما الحزب الأكبر في البلاد (حركة النهضة) لم يقدم مترشحا للرئاسة، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار "الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة".[1]

- **نتائج الانتخابات الرئاسية 2014:**

بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 60.11% من إجمالي الناخبين الذين يحق لهم التصويت, وقد فاز **الباجي قائد السبسي**، مرشح حزب نداء تونس، وأصبح رئيسا للجمهورية طبقا لما أعلنته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، فقد حسم **السبسي** السباق ضد منافسه منصف **المرزقي** الرئيس المؤقت المنتهية ولايته بحصوله على نسبة 55.68% من الأصوات مقابل 44.32% للمرزوقي.وبذلك يكون **السبسي** البالغ من

[1] العياضي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص58 ، متاح على dspace-univ-biskra.dz.

العمر 88 عاما، الرئيس السادس في تاريخ تونس الحديث، والرابع بعد ثورة 2011، وللرئيس **السبسي** تاريخ طويل في العمل السياسي منذ استقلال البلاد، فلقد شغل مناصب سياسية عدة في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة. وبعد الإطاحة بهذا الأخير تولى **السبسي** مسؤوليات سياسية هامة في عهد إدارة زين العابدين بن علي.[1]

3: إحترام حقوق الإنسان:

صار احترام حقوق الإنسان واحدا من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات. وما يزيد من أهمية هذا الموضوع من منظور عملية التحول الديمقراطي، هو أن قضية حقوق الإنسان لم تعد شأنا داخليا، بل أصبحت مسألة دولية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بهذا الملف حققت تونس الكثير من التقدم في تدعيم حماية حقوق الإنسان عقب تبني دستور جديد في 26 يناير 2014، حيث شهد عام 2014 إصلاحات هامة، تتضمن تبني قوانين جديدة لمكافحة التعذيب وتشكيل لجنة للحقيقة لكشف الانتهاكات الحقوقية السابقة.[2]

3- المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو ما يعرف بالاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية، حيث المنظمات غير الحكومية بمعنى تلك القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الأسرة والسلطة، الأحزاب السياسية (خارج السلطة)، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، وسائل الإعلام المستقلة، المنظمات غير الحكومية الأخرى.

---

[1] العياضي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص58 ، متاح على dspace-univ-biskra.dz.

[2] بلال مبروك، استعدادات قانونية وسياسية لإجراء الانتخابات البلدية في تونس، تاريخ النشر 2-4-2016، متاح على www.almayadeen.net,تاريخ الإطلاع 3-02-2018

لقد قاومت منظمات المجتمع المدني المستقلة الاستبداد وحافظت على وجودها واستمراريتها، وهو ما مكنها من أن تساهم بشكل فعال في محاولة تصحيح مسار الأوضاع في مرحلة ما بعد الثورة. وكنتيجة لنضالات المجتمع المدني جاء مرسوم 88 لسنة 2011 ويليه الفصل 34 من الدستور التونسي لينص على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة، حيث لا يزال النضال مستمرا من أجل مأسسة الحريات بما يتماشى مع المعاهدات والمبادئ الدولية.[1]

إن منظمات المجتمع المدني لعبت خلال انتخابات 2014 دورا مهما في ملاحظة سير العملية الانتخابية.

رغم أن تجربتها في هذا المجال كانت محدودة، وتميز عمل هذه المنظمات بالجدية في تطبيق المشاريع الخاصة بمراقبة الانتخابات، وفي العمل الميداني والتواصل مع المواطنين، وفي التنسيق مع هيئة الانتخابات في إطار ما تخوله لها من صلاحياتها[2]

الإعلام

لم يكن الإعلام، والإعلام الجديد على وجه التحديد، مجرد ناقل لأحداث الثورة في تونس، وإنما تحول بطبيعته التفاعلية، واتساع نطاق استخدامه بين فئات الشباب خاصة، إلى

[1] أرضية عمل المجتمع المدني التونسي، متاح على ,www.petitions24.net تاريخ الإطلاع 01-03-2018.

[2] كرم سعد، تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة (المركز العربي للبحوث والدراسات)، تاريخ النشر 19-11-2014، متاح على **www.acrseg.org** ,تاريخ الإطلاع :02-03-2018.

واحد من محركات الثورة، حيث إن الإعلام الجديد خلق بيئة اتصالية، تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي، وأصبح للإعلام فيها تأثير غير مسبوق.[1]

ثانيا :دور النخب في الإصلاحات الثورية :

لم تكن تونس قبل ثورة 14 يناير 2011 بعيدة من الوضع العربي العام، فقد كان نصيبها من حكم الدولة العربية التسلطية وافرا، ولم يكن نقاش النخبة حول المسألة الديمقراطية و المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة، وإنما كان حول غياب الديمقراطية كلية.

لقد أقام نظام بن علي عالمين متوازيين ومتقابلين في الوقت ذاته، عالم الحكم الشمولي الذي يتحكم في مفاصل الدولة والسلطة بمختلف أنواعها، وعالم الديمقراطية الشكلية التي تسوق للعالم في هيئة برلمان وانتخابات دورية منتظمة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني بلغ عدد جمعياته الأهلية قبل الثورة أكثر من 9000 حتى قامت الاحتجاجات الشعبية ضد نظام بن علي على إثر انهيار النظام السابق وهروب الرئيس بن علي في 14يناير 2011، آل الأمر برمته إلى النخبة السياسية للتداول في شأن ترتيبات المرحلة الانتقالية.

ولعل ما سهل على تلك النخبة إن تلعب دورا حاسما في توجيه دفة الأحداث ورسم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية أمران أساسيان: استمرارية الدولة وأجهزتها الأساسية في العمل دون توقف، وقدرة النخبة ذاتها على الالتقاء على الحد الأدنى من الرؤية السياسية التي أطرت عملية الانتقال، ولعل التراث الدستوري العريق لتونس قد أسهم في توجيه هذه المرحلة وتغليب الطابع الدستوري على ما سواه، حيث لم يكن هذا التراث الدستوري غائبا عن وعي النخبة السياسية التونسية وهي تضع ترتيبات نقل تقاليد السلطة.[2]

---

[1] كرم سعيد، المرجع السابق.

[2] عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، تاريخ النشر 14-1-2013، متاح على studies.aljazeera.net. تاريخ الاطلاع:02-03-2018.

لقد كان لجهاز الدولة إسهام كبير في تأمين ذلك الانتقال، فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، ورغم المناخ الثوري الذي كان سائدا في تلك المرحلة، لقد أسهم جهاز الدولة بمظهرين اثنين:

أ- **دستورية انتقال السلطة :**

استطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية التي كانت تحكم النظام السياسي، بعد هروب بن علي أعلن رئيس الوزراء الأسبق محمد الغنوشي توليه مسؤولية الرئاسة بمقتضي الفصل 56 من الدستور الذي ينص على أن يفوض الرئيس مهامه إلى رئيس وزرائه في حالة عجزه مؤقتا عن مزاولة تلك المهام، ولكن بعد ساعات تم تصحيح الوضع بمقتضى قراءة أخرى لأحكام الدستور الخاصة بشغور منصب الرئاسة وذلك لأن بن علي هرب ولم يقم بتفويض مهامه إلى رئيس الوزراء.

- **انخراط مسئولي النظام السابق في تأمين عملية انتقال السلطة:**

فتمثلت في تولي **فؤاد المبزع**، بصفته رئيسا لمجلس النواب منصب رئيس الجمهورية وأعاد تسمية **الغنوشي** رئيسا للحكومة الانتقالية. كما شارك في حكومة **الغنوشي** وفي الحكومة التي أعقبتها برئاسة **الباجي قايد السبسي**، الذي تقلد مناصب وزارية متعددة في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة،عدد من وزراء النظام السابق.

1-دور النخبة الدينية:

يجب الإشارة إلى دور حركة النهضة التونسية سواء كان هذا الدور إيجابيا أم سلبيا على مسار التحول الديمقراطي في تونس.

أولا: الدور الإيجابي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي:

مثل الإسلاميون رؤية جديدة، ونمطا مغايرا، يتعارض مع المبادئ التي تأسست عليها الدولة التونسية الحديثة، فالحركة الإسلامية التي ظهرت منذ أوائل السبعينات، قد استطاعت أن تضع وعيا جديدا، وتشيع قيما ايجابية، وتبني جيلا نظيفا مشهودا له بالعطاء النضالي،

والنظافة على الصعيد الأخلاقي، وذلك من خلال الاعتماد على وسائل كثيرة، مثل: المحاضرة والدرس والندوة والدعوة والجريدة والمجلة، ثم في ما بعد الانخراط في الجمعيات، والمنظمات النقابية والاجتماعية.

كما نجحت الحركة في رد الاعتبار للغة العربية، وترغيب الشباب في القراءة، وهو ما كان سببا في الانتشار والتوسع، حتى غدت الحركة الإسلامية ظاهرة بارزة في المجتمع، ثم لم تلبث أن بدأت تثير حفيظة الخصوم، وبدا أنها تؤسس لنمط مجتمعي جديد، يتعارض مع النمط الذي قامت عليه الدولة البورقيبية، وهو ما استعدى نظام الحكم في مرحلة مبكرة.[1]

ثانيا: الدور السلبي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي:

إن تكرار المواجهات كان سببا في ابتلاء الحركات الإسلامية، والحد من دورها في التوعية والإصلاح وصناعة الوعي، كما كان سببا في توجيه جهود الأنظمة لحماية نفسها ومصالح القائمين عليها وأهدرت بسبب ذلك إمكانياتها وأوقاتها وأموالها، في تقوية آلة الأمن والدعاية واحتكرت الإعلام والثقافة، واعتدت على الحريات.

كما أن الإسلاميين من أعضاء (حركة الاتجاه الإسلامي) كانوا أيضا غير مطمئنين للنظام الجديد, فما كادوا يشاركون في مراسم التوقيع على الميثاق الوطني، حتى عادوا واعرضوا عن المشاركة في الهيئة العليا للميثاق، ولم يقدروا على ضبط أنفسهم، والتحكم في خطابهم وفي تحركاتهم، وذلك وفق ما يقتضيه الوضع الجديد، كما أن هذه المرحلة الجديدة لم تكن تخلو من المشاكل، حيث تم تشويه صورة الإسلاميين في نظر خصومهم، خصوصا إذا علمنا أنه يحمل مشروعا جديدا، يقطع أو يظن انه يتقاطع مع الحداثة، التي تأسس عليها النظام البورقيبي، ويبشر بالإسلامية وما تعنيه الكلمة من منظور خصوم الإسلاميين من ظلامية، ورجعية واستبداد، تراجع عن الحرية والديمقراطية، وتراجع في مكاسب تحرير المرأة.

[1] المرجع السابق، ص191.

لم يكن يمضي ثلاث سنوات على قيام النظام الجديد،حتى تجدد الاشتباك ودخلت البلاد في معركة عنيفة, طرفاها هما: حركة النهضة من جهة، والنظام الفتي الجديد من جهة أخرى، حيث نتج عن هذا الصدام ما يلي:

- الابتعاد عن التعددية.
- إهدار الطاقات.
- اهتزاز الهوية .
- الانحراف عن التنمية .
- انجرار الجميع للصراع .

2- دور النخبة العسكرية:

شهد المجتمع التونسي خلال أيام الثورة وبعدها صعودا لدور المؤسسة العسكرية التي كانت شبه غائبة عن الساحة السياسية والاجتماعية قبل ذلك، حيث أن هذه المؤسسة كانت قد أزعجت الرئيس بورقيبة على أثر محاولة الانقلاب العسكري في العام 1962، في حين انتقل الحكم إلى زين العابدين بن علي، لم يدخر جهدا لمواصلة سياسات بورقيبة، وفي عهده وقعت أيضا أحداث 1991 التي اتهمت فيها مجموعة من الضباط بالإعداد لانقلاب عسكري.

لكن حديثا، فالجيش لم يعد يطمع بالسلطة السياسية لأنه يفتقد إلى التجربة والتاريخ السياسيين والإيديولوجيات، فالجيش ساعد في الحفاظ على مؤسسات الدولة حين سقط النظام أثناء ثورة 14 يناير، كما أن وزارة الدفاع تؤكد مرارا وتكرارا بأن هدفها هو تأمين المسار الديمقراطي والمدني وليس فرض سلطة العسكر.

فالجيش اكتفى بتوفير الأمن وحماية الشعب من أعمال الشغب والقنص والنهب والفوضى التي تفشت في البلاد، فالمؤسسة العسكرية متماسكة فلم يهرب عناصرها من الميدان، بل حموا المصالح العامة والخاصة والمؤسسات السيادية والاقتصادية.[1]

نجحت المؤسسة العسكرية في الاحتفاظ بالمصداقية والشرعية القانونية، في حين كانت باقي مؤسسات الدولة تفقد الشرعية الشعبية، خاصة منها مؤسسة الأمن الداخلي التي كانت تعرف بفسادها وبأنها العصا الغليظة لبن علي التي تسببت بقتل المتظاهرين وقمعهم إبان الثورة وبالطبع قبلها، بالإضافة إلى الدور التي لعبته المؤسسة العسكرية في انتخابات المجلس التأسيسي، فقد وفرت الحماية للانتخابات، كما اضطلعت بدور لوجستي فيها عبر توفير كل المعدات والمستلزمات من نقل بري وبحري وجوي، حيث تم نشر 22 ألف جندي في كل أنحاء البلاد لتأمين مراكز الاقتراع والفرز.

تعتقد بعض النخب أنه لا يوجد أية مخاوف تجاه الجيش التونسي لأنه ليست له تركيبة تقليدية، فهو غير مبني على أساس ديني أو عرقي أو جهوي أو طائفي، بل يستند إلى معايير أكاديمية، وتضيف هذه النخب في هذا السياق أن وجود الجيش في الشأن العام في هذه المرحلة هو الضمان شبه الوحيد للانتقال إلى الديمقراطية، وهذا بالطبع بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني، لأن الشعب هو من قام بالثورة وليس الجيش.[2]

3- دور نخبة المجتمع المدني:

[1] درة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية, المركز الكارنيغي، تاريخ النشر 3-11-2011، متاح على: carnegieendowment.org ، تاريخ الاطلاع 10-4-2018.

[22] – درة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، المركز الكارنيغي، تاريخ النشر 3-11-2011، متاح على ,carnegieendowment.org تاريخ الإطلاع 10-03-2018.

يعتبر المجتمع المدني "صمام الأمان"، ومن الشروط الرئيسية لنجاح الانتقال من نظام الاستبداد إلى نظام ديمقراطي، وفي خضم الصراعات الحزبية والسياسية تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور تعديلي وتوافقي هام مكن من تواصل المسار الانتقالي رغم الصعوبات والتغيرات التي طرأت عليه، فعلى الرغم من أن المجتمع المدني كان تحت سيطرة النظام السابق من (1987-2011) باعتبار أن الدولة كانت تهيمن على المجتمع وتسعى إلى احتواء الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية، وبالرغم من هذه الوضعية برزت بعض المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في معارضة الاستبداد وفي الضغط على النظام ،وكانت جاهزة مع اندلا ع ثورة 14 يناير.

إذ تولت أهم الجمعيات والمنظمات التاريخية (الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، هيئة المحامين، جمعية القضاة، نقابة الصحافيين، جمعية النساء الديمقراطيات).

وتولت نفس المنظمات التاريخية بالتعاون مع الأحزاب السياسية الفاعلة المساهمة في تسيير المرحلة الانتقالية الأولى، ويعتبر المجتمع المدني الركيزة الأساسية لإنجاح المسار الانتقالي في مرحلته الثانية التي تلت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث بينت مختلف الأزمات التي مر بها المسار الانتقالي أهمية تواجد مجتمع مدني ناجح وفاعل لتفادي مخاطر الانسياق نحو العنف والفوضى. [1]

[1] نير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، ص3، متاح على www.icnl.org, تاريخ الإطلاع 6-04-2018.

الخاتمة

يمكن أن نستخلص في الأخير أن مفهوم النخبة السياسية لا ينطبق على كل من يشغلون مناصب السياسية الرسمية ومواقع السلطة، بل يتعداهم الى كل من يملكون المؤهلات وأيضا الاستعداد النفسي، فبذلك يمكن توقع وجود سياسية داخل كل نظام سياسي، وعبر كامل النسق الاجتماعي، أو ضمن مختلف القطاعات ومجالات السياسية، والاقتصاديةالدينية، والعسكرية، والنخبة السياسية هي محرك فعلي لعملية الاصلاح السياسي فهي تهدف لإقامة إصلاح هدفه الديمقراطية .

وإن الإصلاح السياسي هو إنتقال من واقع سلبي قائم إلى وضع أفضل وأحسن وذلك عبر المشاركة الحقيقة في السلطة السياسية ووضع حدود لأدوار المتعاملين بها.وهذا ما حصل في تونس. ونظرا لأهمية الموضوع قمنا بدراسة سياسية الثورات الإصلاح السياسي في تونس، حيث عرفت عدة إصلاحات من اليوم الأول أدت لانطلاق الثورة، أو ما يعرف بالربيع العربي.

وهذا ما حصل في ثورة تونس(ثورة الياسمين) سلسلة من الاضطرابات بدأت في 17 ديسمبر 2010 في مختلف المدن التونسية، وانتهت في 14 يناير 2011 بإقالة رئيس الجمهورية وكان احتجاج المتظاهرون على انتشار البطالة، ارتفاع أسعار السلع الغذائية، الفساد، وسوء الظروف المعيشية.

حيث تحولت المظاهرات التي بدأت في ديسمبر 2010 إلى سلسلة من أعمال العنف والاعتقالات من جانب الشرطة والجيش التونسي تجاه المتظاهرين، وأسفرت المظاهرات عن عشرات القتلى والآلاف من الجرحى.

لكن في الأخير أطاحت بزين العابدين وبدأت تونس تحضر نفسها لعصر جديد ونظام جديد فجاء محمد الغنوشي وأصبح في الرئاسة على حساب الدستور باعتباره الوزير الأول، ثم عين فؤاد المبزع ثم محمد المنصف المرزوقي.

مع اندلاع الثورة التونسية بدا أن المنطقة العربية مقبلة على زلزال سياسي واجتماعي شديد لم يكن حتى أكبر مراكز الرصد والدراسات يتوقعه، ولم يمض وقت طويل حتى تحولت الثورة التي انطلقت من تونس إلى كرة ثلج عملاقة جرفت وهددت عروشا مهيبة، وفتحت أبوابا واسعة من الأمل لشعوب المنطقة.

هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب، كما أضافت الثورة التونسية الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

قائمة المراجع والمصادر:

01- الكتب

- أحمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2004.
- بوتمور،الصفوة والمجتمع ،دراسة في علم الاجتماع السياسي ،ترجمة محمد الجوهري وأخرون ، القاهرة دار المعارف ط2، 1978.
- حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.
- عاطف ياسين الشريف ،(رئيس البورصة سابقا)، خريف الربيع العربي السياسي والاقتصادي، مطابع العاصمة.
- هشام صاغور ،دور النخب السياسية في تغعيل مسار التكامل الغربي في ضل المعوقات الداخلية – الواقع والرهانات– 2014 ،ط.1

02- المذكرات

- عبد الله الزريبي ، النخب السياسية في الجزائر ،مذكرة لنيل ماجيستر ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر،2001.

الموسوعات والمعاجم:

- إسماعيل عبد الفتاح ياغي ، معجم مصطلحات عصر العولمة _ مصطلحات سياسية و إقتصادية و نفسية و إعلامية ، دار الكتاب المصري ،القاهرة .
- عبد الوهاب كيالي ،محرر رئيسي " ،(موسوعة السياسة"، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.)، ط 2 ،.1985

03-المواقع الإلكترونية

- أرضية عمل المجتمع المدني التونسي، متاح على ,www.petitions24.net تاريخ الإطلاع 01-03-2018.
- الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية 2014، تاريخ النشر 2014، متاح على ,**www.ALManar.com** تاريخ الإطلاع 12-02-2018.
- بلال مبروك، استعدادات قانونية وسياسية لإجراء الانتخابات البلدية في تونس، تاريخ النشر 2-4-2016، متاح علىwww.almayadeen.net,تاريخ الإطلاع 3-02-2018

- ثورة تونس،''الأسباب والسياقات والتحديات''، متاح
- على:

http://www.neelwafurat.com/itempage.aspxid=lbb212180-185028&search=books تاريخ الإطلاع :20-03-2018.

- درة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، المركز الكارنيغي، تاريخ النشر 3-11-2011، متاح على: carnegieendowment.org ، تاريخ الاطلاع 10-4-2018

درة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، المركز الكارنيغي، تاريخ النشر 3-11-2011، متاح على ,carnegieendowment.org تاريخ الإطلاع 10-03-2018.

- عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، تاريخ النشر 14-1-2013، متاح على.studies.aljazeera.net تاريخ الاطلاع:02-03-2018.

- عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج"، متاح على: http://www.elaph.com : تاريخ الاطلاع:25-01-2018

- عياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية- تونس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة - محمد خيضر – بسكرة، 2014، ص1، متاح على ,**dspace-univ-biskra.dz** تاريخ الإطلاع18-3-2018.

- كرم سعد، تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة (المركز العربي للبحوث والدراسات)، تاريخ النشر 19-11-2014، متاح على**www.acrseg.org** ,تاريخ الإطلاع :02-03-2018.

- نير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، متاح على ,www.icnl.org تاريخ الإطلاع 6-04-2018.

- كمال بن يونس، "التهميش الشامل :عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، متاح

على http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166:
تاريخ الإطلاع:2-02-2018.

- محمد تركي بن سلامة ،الاصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة متوفر في : http://www.dahsha.com/viewarticle.php ، تاريخ الإطلاع :05-01-2018.
- مقالة "زين العابدين بن علي... الرئيس الذي حكم تونس 23 عاما وأسقطه بائع : 2011/01/15،متاحة France 24 خضار " نشرت في موقع :http://www.france24.com/ar/20110115-zine-elabidine-ben-ali-tunisia-president-popular-revolution-11 ،التصفح 2018-04.

.